

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/43/915/Add.3
14 December 1988

ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

المجتمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون
البند ٨٢ (ج) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : مشاكل الأغذية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع)*

المقرر : السيد مارتن والتر (تشيكوسلوفاكيا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٢ (انظر A/43/915)، في جلساتها ٢١ إلى ٣٦ و ٤٠ إلى ٤٢، المعقدة في ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر و ٨ إلى ١٠ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، ونظر في الاجراء الذي يتعين اتخاذه بشأن البند الفرعي (ج) في الجلسات ٢٦ و ٣٠ و ٤٢ و ٤٨ المعقدة في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر و ٢ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨، ويرد في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/43/SR.21-26 و A/C.2/43/SR.36-40 و 42) سرد للممناقشة العامة التي أجرتها اللجنة بشأن البند.

ثانيا - النظر في مشاريع المقترنات

ألف - مشروع القرار A/C.2/43/L.16 و Rev.1

٢ - في الجلسة ٣٦ المعقدة في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر، عرض ممثل الصين، بالنيابة عن ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) وأوروجواي وباكستان وبنغلاديش وسيراليون

* سيمصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في تسعه أجزاء (انظر أيضاً A/43/915 و 915 و 8 و Add.1-2 و 4).

والصين وقبرص وكندا ومالي ومصر والمكسيك ويوجوسلافيا مشروع قرار (A/C.2/43/L.16) بعنوان "تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة" ، نصه كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٣٤/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الذي أيدت فيه خطة عمل بيونيس آرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(١) ،

"وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها الأخرى بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

"وإذ تشير كذلك إلى القرار ٨٥/٩ بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية الذي اتخذته مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته الثالثة والعشرين^(٢) ،

"وإذ تلاحظ مع التقدير الدعوة التي وجهها مجلس الأغذية العالمي في دورتيه الثالثة عشرة والرابعة عشرة من أجل زيادة تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، ولاسيما في انتاج الأغذية ، وبناء المؤسسات ، والتدريب والارتقاء بالقدرات الإدارية ، وتنمية الصناعات الزراعية ، والتجارة^(٣) ،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بيونس آيرس ، ٢٠ آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتوصيب) ، الفصل الأول .

(٢) انظر تقرير مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ، الدورة الثالثة والعشرون ، روما ، ٩ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ (C85/REP) .

(٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعين ، الملحق رقم ١٩ (A/42/19) .

"وإذ تلاحظ مع الارتياح الزخم الذي تحقق بالفعل في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، ولاسيما في الترتيبات التعاونية الثلاثية بين المؤسسات والمنظمات الدولية ، والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وفي الترتيبات الأخرى القائمة ،

"وإذ تؤكد من جديد أن على البلدان النامية المسؤولية تتتحمل الرئيسية عن تشجيع التعاون التقني فيما بينها في مجال الأغذية والزراعة ، وأنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ومنظمة الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة والدعم لتلك الأنشطة ، كما ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى ذلك ، أن تؤدي دورا بارزا كعامل مشجع ومحفز للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، وفقا لخطة عمل بوينس آيرس ،

١" - تؤيد النتائج والتوصيات ذات الصلة الواردة في تقريري مجلس الأغذية العالمي عن دورتيه الثالثة عشرة والرابعة عشرة ؛

٢" - تؤكد من جديد ما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من دور وأهمية في تدميّتها الاجتماعية - الاقتصادية عموما وفي تدميّتها الزراعية خاصة ، وفي تعزيز إعتمادها ، منفردة و مجتمعة ، على الذات وتحقيقها له في نهاية المطاف ؛

٣" - ترحب بالتقدم المحرز حتى الآن في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، وتشدد على أن هذا التعاون ينبغي أن يجري وفقا للخطط والأهداف وال الأولويات الانمائية الوطنية للبلدان النامية المعنية ؛

٤" - تؤكد أن الترتيبات التعاونية الثلاثية يمكن أن تشكل وسيلة فعالة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، وترحب بالتقدم المحرز حتى الآن في هذا الصدد ؛

٥" - تطالب إلى البلدان النامية أن تولي ، في سياق مسؤوليتها الرئيسية عن تشجيع التعاون التقني فيما بينها ، مزيدا من الاهتمام لتعاونها التقني في مجال الأغذية والزراعة وأن تعزز وتحسن آليات هذا التعاون على الأصعدة الوطنية ودون الأقليمية والإقليمية ، وبصفة خاصة مراكز التنسيق الوطنية فيها ، من أجل تيسير تنسيق السياسات وتبادل الخبرات ؛

"٦ - تحث البلدان النامية على القيام ، إذا طلب منها ذلك المشركون في البرامج المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بتوفير المساعدة المالية والتقنية إلى تلك البرامج في مجال الأغذية والزراعة ، عن طريق عدة أمور من بينها الاشتراك في الترتيبات التعاونية الثلاثية ؛

"٧ - تحث وكالات منظمة الأمم المتحدة ، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وسائل مؤسسات التنمية والتمويل الدولية ، على زيادة ما تقدمه من مساعدة مالية وتقنية إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، وبصفة خاصة على تشجيع الترتيبات التعاونية الثلاثية والانضمام إليها ؛

"٨ - توصي وكالات ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات التنمية والتمويل الدولي بأن تعطي ، كلّ وفقاً لولايتها ، الأولوية في برامج عملها إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ؛

"٩ - تطلب إلى مجلس الأغذية العالمي أن يواصل عمله في تحديد طرق ووسائل فعالة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، وأن يقدم توصيات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

"١٠ - تطلب من الأمين العام أن يضمّن تقريره إلى الجمعية العامة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، عملاً بالقرار ١٨٠/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، معلومات عن تنفيذ هذا القرار ، بما في ذلك توصيات عن تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة" .

٣ - وفي الجلسة ٤٢ المعقدة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، كان معروضاً على اللجنة ، بعد مشاورات غير رسمية ، مشروع قرار منقح (A/C.2/43/L.16/Rev.1) مقدم من المانيا (جمهورية - الاتحادية) وتونس (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) والمرين وكندا .

٤ - وفي الجلسة نفسها ، قدم نائب رئيس اللجنة ، السيد خوزيه ي . فرنانديز (الغلبين) ، تقريرا عن نتائج المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار المنقح . وقام ، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار ، بتقديمه شفويًا مرة أخرى بالاستعاضة في الفقرة ٨ من المتنطوق عن كلمة "الولايتها" بعبارة "المجال اختصاصها" بعد عبارة "كل وفقا" .

٥ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.16/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويًا (انظر الفقرة ١١ ، مشروع القرار الأول) .

٦ - وبعد إعتماد مشروع القرار ، أدى ممثل الصين ببيان (انظر A/C.2/43/SR.42) .

باء - مشروع القرارات A/C.2/43/L.26 و L.82

٧ - في الجلسة ٣٠ المعقدة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل تونس ، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.26) بعنوان "مشاكل الأغذية والزراعة" ، نصه كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقيين بإيقام نظام اقتصادي دولي جديد ، الواردين في قراريها ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى قرارها ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

"وإذ تشير إلى قراراتها المتعلقة بمشاكل الأغذية والزراعة ، ولاسيما القرار ١٩١/٤١ ،

"وإذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية
التي اعتمدته مؤتمر الأغذية العالمي^(٤) ،

"وإذ تؤكد الضرورة الحتمية لإبقاء قضايا الأغذية والزراعة في بؤرة
الاهتمام العالمي ،

"وإذ تعيد أيضا تأكيد ضرورة النظر في مشاكل الأغذية والزراعة في
البلدان النامية على نحو شامل بأبعادها المختلفة وبمنظورها العاجلة
والقصيرة الأجل والطويلة الأجل ،

"وإذ تؤكد أن استمرار خطورة الحالة الاقتصادية في إفريقيا ، بما في
ذلك استمرار الاتجاهات السلبية في قطاعي الأغذية والزراعة ، يتطلب أن يتخذ
المجتمع الدولي إجراءات عاجلة وحاسمة من أجل زيادة سرعة وضمان تنفيذ
برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا
للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠^(٥) ، تنفيذا كاملا ، مثلاً تم التأكيد عليه في استعراض
منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل .

"وإذ تلاحظ مع القلق أن حالات التوتر المتعلقة بالتجارة في الأسواق
الزراعية مازالت خطيرة جدا ، لاسيما بالنظر إلى استمرار جميع أشكال الدعم
الزراعي بل وتكثيفها في بعض الحالات ، بما في ذلك إعانت التصدير والقيود
المفروضة على الواردات في البلدان المتقدمة النمو ،

(٤) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75.II.A.3) ،
الفصل الأول .

(٥) القرار دإ - ٢/١٣ ، المرفق .

"وإذ تؤكد من جديد أن الحق في الغذاء هو حق عالمي من حقوق الإنسان ينبغي ضمانه لجميع الأفراد ، وإذ تؤمن ، في هذا السياق ، بالمبادئ العام القائل بأنه ينبغي عدم استخدام الغذاء كوسيلة للضغط السياسي ، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ،

"وإذ يساورها بالقلق إزاء تفاقم غزو الجراد وانتشاره في عدة مناطق من العالم النامي ، لاسيما غزو الجراد مؤخراً لمساحات شاسعة من إفريقيا ، حسبما تبين تقارير الحالة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وإزاء نتائج الغزو الخطيرة على الزراعة وإننتاج الأغذية في بلدان المناطق المتأثرة ،

"وإذ ترحب بالعمل الذي يؤديه حالياً للنظام العالمي للمعلومات والاشعار المبكر ، التابع لمنظمة الأغذية والزراعة ، في مجال رصد الحالة الغذائية في العالم وفي إطار المجتمع الدولي بالمشاكل الوشيكة الحدوث ،

"وإذ يساورها القلق لأن تزايد النزعة الحمائية ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، ومحدودية فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق ، ومشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية لاسيما خدمة الديون ، والخسارة العامة للموارد الحقيقة للبلدان النامية وتحويلها الصافي من تلك البلدان كان لها في مجموعها أثر سلبي على التجارة الدولية في ميدان الزراعة ، لاسيما فيما يتعلق بالبلدان النامية ،

١" - تلاحظ مع القلق أن الجوع وسوء التغذية يتزايدان منذ انعقاد مؤتمر الأغذية العالمي في عام ١٩٧٤ ، وأن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية قد ارتفع في الشهرين من هذا القرن ، وأن الهدف الرئيسي لمؤتمر الأغذية العالمي لم يتحقق بعد إلى حد كبير ،

٢" - ترحب باستنتاجات وتوصيات الدورة الوزارية الرابعة عشرة لمجلس الأغذية العالمي المعقدة في نيقوسيا ، بقبرص في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٨ ، لاسيما مبادرة قبرص الرامية إلى مكافحة الجوع في العالم ، وتطلب إلى الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم كامل المساعدة إلى مجلس الأغذية العالمي في تنفيذ المبادرة ،

٣" - ترحب أيضاً بال报告 الشفوي الذي قدمه الأمين العام في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨ عن الاتجاهات السائدة في الأسواق الزراعية الدولية مع الاهتمام بمقدمة خاصة بحمة البلدان النامية ؛

٤" - تؤكد الحاجة الماسة إلى إدراك قدر كبير من التقدم نحو تشجيع إنتاج الأغذية في البلدان النامية وأهمية زيادة إنتاج الأغذية محلياً ، مما يشجع النمو الاقتصادي الوطني والتقدم الاجتماعي في تلك البلدان ، لاسيما في إفريقيا وفي أقل البلدان نمواً ، ويساعد على نحو فعال على حل مشاكل الجوع وسوء التغذية ؛

٥" - تتحث في هذا الصدد أعضاء المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، على اتخاذ إجراءات حاسمة أخرى لدعم جهود البلدان النامية عن طريق زيادة تدفق الموارد ، بما فيها التدفقات التساهلية ، وعلى زيادة تبرعاتهم المقدمة إلى المنظمات الحكومية الدولية ؛

٦" - تؤكد الحاجة إلى زيادة التزامات المعونة التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو في مجال الأغذية والزراعة في البلدان النامية ، وال الحاجة إلى توجيه المساعدة عن طريق المنظمات والبرامج القائمة ؛

٧" - تؤكد ضرورة تعزيز عملية تقديم المعونة الغذائية في سياق حالات الطوارئ الناتجة عن جملة أمور من بينها الكوارث الطبيعية ، وذلك عن طريق زيادة المساعدة الموجهة للتأهيل والتنمية ، بغية المساعدة على استعادة القدرة على إنتاج الأغذية وتشجيع الاعتماد على الذات ؛

٨" - تدعو جميع الدول والوكالات الدولية والوكالات الحكومية الدولية ذات الصلة إلى بذل جهود مشتركة من أجل تحسين الحالة الغذائية وحماية المستويات التغذوية للغثاث المتأثرة ، ولاسيما الغثاث المنشفحة الدخل ، وبمقدمة خاصة في أثناء تنفيذ برامج التكيف الهيكلي ؛

٩" - تؤكد أن زيادة إنتاج الأغذية في البلدان النامية ستsem إسهاماً كبيراً في استئصال الفقر والقضاء على سوء التغذية ، وتوصي بأن تعطى أولوية أعلى لدعم إنتاج الأغذية في الجهود الإنمائية الوطنية لتلك البلدان ؛

١٠" - تؤكد أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تتتيح فرصة فريدة من نوعها لاستحداث نظام تجاري أكثر افتتاحاً، وقابل للحياة دائم، ولعله اتجاه النزعة الحمائية التصاعدي المثير للقلق، وإلخضاع القطاع الزراعي لقواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ونظمها المعززة السارية عملياً، وفقاً للأجزاء ذات الصلة من إعلان بونتا ديل إيستي، وتحث علىبذل جهود متضادرة في إستعراض منتصف المدة المقبل للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في مونتريال، بكلداً، لتحقيق هذا الفرض، مع مراعاة الحاجة إلى منح معاملة خاصة وتمييزية للبلدان النامية، بالنظر إلى أهدافها المتعلقة بالأمن الغذائي وال الحاجة إلى تفادى الآثار الضارة المحتمل وقوعها على تلك البلدان، ولاسيما البلدان المستوردة للأغذية؛

١١" - تؤكد كذلك الحاجة إلى التنفيذ الشامل للاحكام ذات الصلة من إعلان بونتا ديل إيستي فيما يتعلق بالمنتجات الاستوائية؛

١٢" - تؤكد أيضاً الحاجة إلى تحسين الظروف الاقتصادية العالمية بغية إقامة الأمن الغذائي في البلدان النامية على الصعيد الوطني والمعيد دون الإقليمي والصعيد الإقليمي؛

١٣" - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم التدريب والبحث العلميين والتكنولوجيين في البلدان النامية بغية تشجيع التنمية الزراعية في تلك البلدان؛

١٤" - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يقوم، عن طريق تدابير محددة فعالة، بدعم وتكاملة الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية في سبيل تشجيع الزراعة وإننتاج الأغذية وتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ تنفيذاً كاملاً؛

١٥" - تحث جميع الدول الأعضاء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على اتخاذ إجراءات حاسمة لتختتم في الوقت المناسب المفاوضات المتعلقة بالتفادية الثالثة لموارد الصندوق، بغية تيسير اعتماد مجلس الإدارة لها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، مما يمكن الصندوق من موافلة

الاضطلاع بولايته لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل زيادة انتاجها من الاغذية والتخفيف من حدة الفقر في الريف ؛

"١٦" - تشادي بزيادة التبرعات إلى البرنامج الخام للبلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى المتأثرة بالجفاف والتجدد ، الذي يضطلع به الصندوق ؛

"١٧" - تشاد كذلك المجتمع الدولي أن يسمح بخاء في برنامج الاغذية العالمي حتى يتتسنى تحقيق الرقم المستهدف للتبرعات عن الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، على الشحو الوارد في قرار الجمعية العامة ١٦٤/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وتحت يستطيع البرنامج مواصلة نشاطه في دعم الاستثمار الانتاجي وتلبية الاحتياجات الطارئة من الاغذية ؛

"١٨" - تحيط علما بالتنفيذية الخامنة للمؤسسة الانمائية الدولية للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، التي توفر ما مجموعه ١٢,٤ من ملايين الدولارات ، وتوّكّد ضرورة الاستفادة من تلك الموارد لتنمية الاغذية والزراعة ؛

"١٩" - تؤكد الحاجة إلى تنسيق الاجراءات الدولية لمعالجة المشاكل الطويلة الأجل المتعلقة بمكافحة الاقات المهاجرة ، لا سيما في افريقيا ، وتطلب إلى المانحين موافلة إعطاء أولوية عالية لقيام منظمة الامم المتحدة للاحذية والزراعة بتنفيذ وتنسيق برامج مكافحة في حالات الطوارئ ، فضلاً عن اتخاذ تدابير أطول أجلًا ، لمكافحة الجشاد والجراد الذي يؤشر في الوقت الراهن على مساحات شاسعة في افريقيا ، وغيرها من مناطق العالم النامي ، والبقاء على أهمية الاستعداد لتقديم مساعدات مالية وتقنية ، في مهلة قصيرة ، للبلدان المتأثرة ؛

"٢٠" - تحيط علما بالقيام ، في إطار مجلس الاغذية العالمي ، بإنشاء الفريق الاستشاري غير الرسمي المخصص لتنفيذ مبادرة قبرص لمكافحة الجوع في العالم ، وتحث جميع الدول الاعضاء والمنظمات الدولية على أن تشارك بنشاط في أعمال الفريق تحقيقاً لما يلي :

"(ا) استعراض وتقييم السياسات والوسائل المتاحة في الوقت الحاضر لمكافحة الجوع المزمن وسوء التغذية في البلدان النامية، وبصفة خاصة في البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي، وتعيين الاسباب والعقبات التي ربما تكون قد قلللت من أثرها؛

"(ب) النظر في اتخاذ تدابير ملموسة وواقعية قد تجعل السياسات والوسائل الحالية أكثر فعالية؛

"(ج) تعيين مبادرات عملية؛

"(د) التوصية بـ**نهج عمل لمكافحة الجوع وسوء التغذية بمزيد من الفعالية؛**

"٢١" - تطلب من رئيس مجلس الاغذية العالمي أن يقدم إلى المجلس في دورته الوزارية الخامسة عشرة تقريراً عملياً منحني عن مبادرة قبرص لمكافحة الجوع في العالم؛

"٢٢" - تحث مجلس الاغذية العالمي على أن يواصل، في إطار الولاية المنوطة به، القيام بما يلي:

"(ا) تقييم الاشر العام لبرامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية على المستويات التغذوية لسكانها، ولاميما بين الاطفال والفتات ذات الدخل المنخفض، واقتراح تدابير علاجية في هذا المجال، بما في ذلك طرق تشجيع الامداد بالموارد لوقف معاناة تلك الفتات؛

"(ب) تقييم أثر تحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية والاستوائية على جميع البلدان، ولاسيما على الأمن الغذائي وجهود التنمية في البلدان النامية ومواصلة إيلاء اهتمام نشط، في هذا السياق، لما تحققه جولة أوروغواي للتفاوضات التجارية المتعددة الاطراف من تقدم وما تسفر عنه من نتائج؛

"ج) تشجيع الانشطة المتعلقة بالأمن الغذائي والتجارة الزراعية ، والتعاون الاقليمي والتعاون بين الجنوب والجنوب في مجال الاغذية والزراعة ، في اطار النمو الاقتصادي واحتياجات التنمية في البلدان النامية ،

"د) تشجيع إحداز تقدم والمساهمة بمزيد من النشاط في التنفيذ الكامل للسياسة المتعلقة بالاغذية والعناصر البرنامجية في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ،

٢٣ - تحث مجلس الاغذية العالمي على مواصلة القيام بدور رياضي في توعية المجتمع الدولي بطبيعة مشكلة الجوع وسوء التغذية ومداها وأسبابها ونتائجها ، وفي التوصية بسياسات عملية مناسبة بشأن الاجراءات العلاجية ،

٢٤ - تطلب من الأمين العام ، أن يقدم ، بالتشاور مع مجلس الاغذية العالمي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ، تقريراً شاملًا مستكملاً عن اتجاهات السوق الدولية للم المنتجات الزراعية والاستوائية ، وعن تحرير التجارة الزراعية الدولية ، مشفوعاً باقتراحات عن الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة حمة البلدان النامية في تلك التجارة ، مع تفادى الآثار العكسية القصيرة الأجل المحتملة على البلدان النامية ، ولاسيما البلدان المستوردة للاغذية .

٨ - وفي الجلسة ٤٨ المعقدة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ، عرض نائب رئيس اللجنة ، السيد خوزيه ي . فرنانديز (الغلبين) ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.82) بعنوان "مشاكل الاغذية والزراعة" قدمه بناء على مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/43/L.26 ، ثم نفع شفويًا الفقرة الأخيرة من الديباجة بحذف القوسين المعقفين وادراج عبارة "التدفق الصافي للموارد المالية من البلدان النامية ككل" بعد عبارة "وتزايد عباء خدمة الدين" .

٩ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.82 ، بصيغته المدققة شفويًا (انظر الفقرة ١١ ، مشروع القرار الشامي) .

١٠ - وبالنظر إلى اعتماد مشروع القرار A/C.2/43/L.82 ، فقد قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/43/L.26 بسحبه .

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

١١ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرارين التاليين :

"مشروع القرار الأول"

"تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
في مجال الأغذية والزراعة

"إن الجمعية العامة ،"

"إذ تشير إلى قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الذي أيدت فيه خطة عمل بويينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٦) ،

"وإذ تشير أيضا إلى قراراتها الاخرى بشأن ، التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

"وإذ تشير كذلك إلى القرار ٨٥/٩ بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية الذي اتخذه مؤتمر منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته الثالثة والعشرين^(٧) ،

"وإذ تلاحظ مع التقدير أن مجلس الأغذية العالمي دعا في دورتيه الثالثة عشرة والرابعة عشرة إلى زيادة تعزيز التعاون التقني فيما بين

(٦) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بويينس آيرس ، ٢٠ آب/اغسطس - ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.78.II.A.11 و التصويب) ، الفصل الاول .

(٧) انظر تقرير مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ، الدورة الثالثة والعشرون ، روما ، ٩ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ (C 85/REP) .

البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، ولاسيما في انتاج الأغذية ، وبناء المؤسسات ، والتدريب والارتقاء بالقدرات الادارية ، وتنمية الصناعات الزراعية ، والتجارة^(٨) ،

"إذ تلاحظ مع الاهتمام التقدم الذي أحرزه فعلا التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، ولاسيما في الاتفاقيات وغيرها من الترتيبات التعاونية الثلاثية القائمة بين المؤسسات والمنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،

"وإذ تسلم بالخبرة الغنية والقدرات التكنولوجية التي تقدمت لدى البلدان النامية في ميادين الأغذية والزراعة وانتاج الأغذية ،

"وإذ تؤكد من جديد أن البلدان النامية تحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز التعاون التقني فيما بينها في مجال الأغذية والزراعة ، وأنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ومنظمة الامم المتحدة أن تقدم المساعدة والدعم لتلك الانشطة ، كما ينبغي لمنظمة الامم المتحدة ، بالإضافة إلى ذلك ، أن تؤدي دورا بارزا كعامل مشجع وحفاز للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، وفقا لخطة عمل يويشيس أويرس ،

١) - تؤكد النتائج والتوصيات ذات الصلة الواردة في تقريري مجلس الأغذية العالمي عن دورتيه الثالثة عشرة والرابعة عشرة^(٨) ،

٢) - تؤكد من جديد ما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من دور وأهمية في تنميتهما الاجتماعية - الاقتصادية عموما وفي تنميتهما الزراعية خاصة ، وفي تعزيز إعتمادها منفردة ومجتمعة على الذات وتحقيقها له في نهاية المطاف ؛

(٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٩ (A/42/19) ، والمراجع نفسه ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ١٩ (A/43/19) .

٣" - ترحيب بالتقدم المحرز حتى الان في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الاغذية والزراعة ، وتشدد على أن هذا التعاون ينبغي أن يجري وفقا للخطط والأهداف الأولويات الانمائية الوطنية للبلدان النامية المعنية ؛

٤" - تؤكد أن الاتفاقيات وغيرها من الترتيبات التعاونية الثلاثية القائمة تشكل وسيلة فعالة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الاغذية والزراعة ، وبصفة خاصة في إنتاج الاغذية ، وترحب بالتقدم المحرز حتى الان في هذا الصدد ؛

٥" - تطلي إلى البلدان النامية أن تولي في سياق مسؤوليتها الرئيسية عن تشجيع التعاون التقني فيما بينها ، مزيدا من الاهتمام لتعاونها التقني في مجال الاغذية والزراعة وأن تعزز وتحسن آليات هذا التعاون على الصعيد الوطنية ودون الأقليمية والإقليمية ، وبصفة خاصة مراكز التنسيق الوطنية فيها ، من أجل تيسير تنسيق السياسات وتبادل الخبرات ؛

٦" - تحث البلدان المتقدمة النمو على القيام ، إذا طلب منها ذلك المشتركون في البرامج المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بتوفير المساعدة المالية والتكنولوجية إلى تلك البرامج في مجال الاغذية والزراعة ، عن طريق عدة أمور من بينها الاشتراك في الاتفاقيات التعاونية الثلاثية ؛

٧" - تحث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والمندوب الدولي للتنمية الزراعية ، وسائر مؤسسات التنمية والتمويل الدولية ، على زيادة ما تقدمه من مساعدة مالية وتكنولوجية إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الاغذية والزراعة ، وبصفة خاصة على تشجيع الاتفاقيات وغيرها من الترتيبات التعاونية الثلاثية والانضمام إليها ؛

٨" - توصي بأن تقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات التنمية والتمويل الدولي ، كل وفقا لمجال اختصاصها ، بإعطاء الأولوية في برامج عملها إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الاغذية والزراعة ؛

٩" - تطلب إلى مجلس الأغذية العالمي أن يواصل عمله في تحديد طرق ووسائل فعالة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، وأن يقدم توصيات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

١٠" - تطلب من الأمين العام أن يضمن تقريره إلى الجمعية العامة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، عملاً بالقرار ٤٢/١٨٠ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، معلومات عن تنفيذ هذا القرار ، بما في ذلك توصيات عن تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة .

مشروع القرار الثاني

مشاكل الأغذية والزراعة

"إن الجمعية العامة ،"

"إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، الواردتين في قراريها ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٢ (دإ - ٦) المؤرخين في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى قرارها ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

"وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها المتعلقة بمشاكل الأغذية والزراعة ، ولاسيما القرار ٤١/١٩١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

"وإذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية
الذى اعتمدته مؤتمر الأغذية العالمى^(٩) ،

"وإذ تؤكد الضرورة الحتمية لإبقاء قضايا الأغذية والزراعة في بؤرة
الاهتمام العالمى ،

"وإذ تعيد تأكيد ضرورة النظر في مشاكل الأغذية والزراعة في البلدان
النامية على نحو شامل ببعادها المختلفة وبمنظورها العاجلة والقصيرة الأجل
والطويلة الأجل ،

"وإذ تؤكد أن استمرار خطورة الحالة الاقتصادية في إفريقيا ، بما في
ذلك استمرار الاتجاهات السلبية في قطاعي الأغذية والزراعة ، يتطلب أن يتخذ
المجتمع الدولي إجراءات عاجلة وحاسمة من أجل زيادة سرعة وضمان تنفيذ
برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا
للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠^(١٠) ، تنفيذاً كاملاً ، حسبما تم التأكيد عليه في استعراض

منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل .

"وإذ ترحب بالدعم المقدم من مجتمع المانحين الدوليين من أجل
التنمية الزراعية في البلدان النامية ، وبالجهود التي تبذلها تلك البلدان
من أجل تحقيق تنميتها الفلاحية والزراعية ،

"وإذ تلاحظ مع القلق أن حالات التوتر المتعلقة بالتجارة في الأسواق
الزراعية مازالت شديدة الخطورة ، لاسيما بالنظر إلى استمرار جميع أشكال
الدعم الزراعي بلد وتكثيفها في بعض الحالات ، بما في ذلك إعانت التهدير
والقيود المفروضة على الواردات حسبما أوضح وزراء حكومات الدول الأعضاء في
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في اجتماعهم المعقد في باريس
يومي ١٨ و ١٩ أيار/مايو ١٩٨٨ ،

(٩) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75.II.A.3) ،
 الفصل الأول .

(١٠) القرار دإ - ٢/١٣ ، المرفق .

"وإذ تؤكد من جديد أن الحق في الغذاء هو حق عالمي من حقوق الإنسان يشفي ضمانته لجميع الأفراد ، وإذ تؤمن ، في هذا السياق ، بهالمنبدأ العام القائل بأنه ينبغي عدم استخدام الغذاء كوسيلة للضغط السياسي ، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ،

"وإذ يساورها بالقلق إزاء تفاقم غزو الجراد وانتشاره في عدة مناطق من العالم النامي ، لاسيما غزو الجراد مؤخراً لمساحات شاسعة من إفريقيا ، حسبما تبين تقارير الحالة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة ، وإزاء نتائج الغزو الخطيرة على الزراعة وإنتاج الاغذية في بلدان المناطق المتأثرة ،

"وإذ ترجح بالعمل الذي يؤديه حالياً النظام العالمي للمعلومات والاشعار المبكر ، فيما يتعلق بالاغذية والزراعة ، في مجال رصد الحالة الغذائية في العالم وفي إطار المجتمع الدولي بالمشاكل الوشيكة الحدوث ،

"وإذ يساورها القلق لأن اقتصادات البلدان النامية ، على الرغم مما طرأ عليها من تحسن طفيف في عام ١٩٨٧ ، لارتفاع تعافي من كساد الأسعار الدولية للسلع الأساسية ، ومن النزعة الحمائية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وتزايد عبء خدمة الدين ، والتدفق المافوي للموارد المالية من البلدان النامية كل ، مما كان له أثر سلبي على التجارة الدولية والزراعة ، لاسيما فيما يتعلق ببلدان النامية ،

١" - تلاحظ مع القلق أن الجوع وسوء التغذية يتزايدان منذ انعقاد مؤتمر الأغذية العالمي في عام ١٩٧٤ ، وأن عدد الاشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية قد ارتفع في الشهرين من هذا القرن ، وأن الهدف الرئيسي لمؤتمر الأغذية العالمي لم يتحقق بعد إلى حد كبير ؛

٢" - ترحب باستنتاجات ووصيات الدورة الوزارية الرابعة عشرة لمجلس الأغذية العالمي المعقدة في نيقوسيا ، في الفترة من ٢٢ إلى ٣٦ أيار/مايو ١٩٨٨^(١) ، لاسيما مبادرة قبرص الرامية إلى مكافحة الجوع

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعين ، الملحق رقم ١٩ (A/13/19) ، الجزء الأول .

في العالم^(١٢) ، وتطلب إلى الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم كامل المساعدة إلى مجلس الأغذية العالمي في تنفيذ المبادرة ؛

٣" - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات السائدة في الأسواق الزراعية الدولية مع الإهتمام بمحة خاصة بحصة البلدان النامية^(١٢) ؛

٤ - تؤكد الحاجة الماسة إلى إحراز قدر كبير من التقدم نحو تشجيع إنتاج الأغذية في البلدان النامية وأهمية زيادة إنتاج الأغذية محلياً ، مما يشجع النمو الاقتصادي الوطني والتقدم الاجتماعي في تلك البلدان ، لاسيما في إفريقيا وفي أقل البلدان نمواً ، ويساعد على نحو فعال على حل مشاكل الجوع وسوء التغذية ؛

٥" - تحث في هذا الصدد أعضاء المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المانحة ، على اتخاذ إجراءات حاسمة أخرى لدعم جهود البلدان النامية عن طريق زيادة تدفق الموارد ، بما فيها التدفقات التساهليّة المخصصة للتنمية الزراعية ، وعلى زيادة تبرعاتهم المقسمة إلى المنظمات الحكومية الدولية ؛

٦" - تؤكد الحاجة إلى زيادة التزامات المعونة التي تقدمها البلدان المانحة في مجال الأغذية والزراعة في البلدان النامية ، وال الحاجة إلى توجيه المساعدة عن طريق المنظمات والبرامج القائمة ؛

٧" - تؤكد أيضاً ضرورة تعزيز عملية تقديم المعونة الغذائية في سياق حالات الطوارئ الشائنة ، في جملة أمور ، عن الكوارث الطبيعية ، وذلك عن طريق زيادة المساعدة الموجهة للتأهيل والتنمية ، بغية المساعدة على استعادة القدرة على إنتاج الأغذية والاعتماد على الذات ؛

(١٢) المرجع نفسه ، الفرع الثاني .

(١٢) ١988/70 .

٨" - تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة إلى بذل جهد مشترك من أجل تحسين الحالة الغذائية وحماية المستويات التغذوية للفئات المتأثرة ، ولاسيما الفئات المنخفضة الدخل ، وبصفة خاصة في أنشاء تنفيذ برامج التكيف الهيكلي ؛

٩" - تؤكد أن زيادة إنتاج الأغذية في البلدان النامية ستسهم إسهاماً كبيراً في استئصال الفقر والقضاء على سوء التغذية ، وتوصي بأن تعطى أولية أعلى لدعم إنتاج الأغذية في الجهود الانمائية الوطنية لتلك البلدان بغية ضمان توفير الإمدادات الغذائية وتوزيعها على نحو واف ؛

١٠" - تؤكد أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تتبع فرصة فريدة من نوعها لاستحداث نظام تجاري أكثر انفتاحاً وله مقومات البقاء وقابل للاستمرار لعكس اتجاه النزعة الحمائية التصاعدي المثير للقلق ، وإلخضاع القطاع الزراعي لقواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ونظمها المعززة السارية عملياً ، وفقاً للأجزاء ذات الصلة من إعلان بونتا ديل إيستي ، وتحث على بذل جهود متضاغفة في إستعراض منتصف المدة المقبل للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في مونتريال ، بكثدا ، لتحقيق هذا الغرض ، مع مراعاة الحاجة إلى منح معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية ، بالنظر إلى أهدافها المتعلقة بالأمن الغذائي وال الحاجة إلى تفادي الآثار الضارة المحتمل وقوعها على تلك البلدان ، ولاسيما البلدان المستوردة للاغذية ، مع وضع المزايا العامة لتحرير التجارة في الاعتبار ؛

١١" - تؤكد الحاجة إلى التنفيذ التام للاحكام ذات الصلة من إعلان بونتا ديل إيستي فيما يتعلق بالمنتجات الاستوائية ؛

١٢" - تؤكد أيضاً الحاجة إلى تحسين الظروف الاقتصادية العالمية بغية اقامة الامن الغذائي في البلدان النامية على الصعيد الوطني والصعيد دون الإقليمي والصعيد الإقليمي ؛

١٣" - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم التدريب والبحث العلميين والتكنولوجيين في البلدان النامية بغية تشجيع التنمية الزراعية في تلك البلدان ، وتحتاج الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان نقل

التكنولوجيا الزراعية ، وإلى تسهيل التبادل الحر للمعلومات بشأن الخبرة والتكنولوجيا فيما يتعلق بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتخزينها ؛

١٤" - تطلب ايضاً المجتمع الدولي أن يقوم ، عن طريق تدابير محددة فعالة ، بدعم وتكامل الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية في سبيل تشجيع الزراعة وإنتاج الأغذية وتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ تنفيذاً كاملاً ؛

١٥" - تحث جميع الدول الأعضاء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على اتخاذ إجراءات حاسمة لتختتم في الوقت المناسب المفاوضات المتعلقة بالتنفيذية الثالثة لموارد الصندوق ، بغية تيسير اعتماد مجلس إدارة الصندوق لها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، مما يمكن الصندوق منمواصلة الاضطلاع بولايته لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل زيادة انتاجها من الأغذية والتخفيف من حدة الفقر في الريف ، وتحقيقها لهذه الغاية ، تناشد جميع الأطراف بذل قصارى جهدها لبلوغ الهدف العام المحدد لتنفيذية موارد الصندوق ؛

١٦" - تحيط علماً مع الإرتياح بأن الرقم المستهدف للبرنامج الخاص للبلدان الأفريقية جنوب المحراء الكبير المتاثرة بالجفاف والتصحر ، الذي يضطلع به الصندوق ، قد تحقق ، وتنادي بزيادة التبرعات المقدمة إلى الصندوق ؛

١٧" - تناشد المجتمع الدولي أن يسمح في برنامج الأغذية العالمي حتى يتتسنى تحقيق الرقم المستهدف للتبرعات عن الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٤/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وحتى يستطيع البرنامج مواصلة نشاطه في دعم الاستثمار الانتاجي وتلبية الاحتياجات الطارئة من الأغذية ؛

١٨" - تحيط علماً مع التقدير بالتنفيذية الثامنة للمؤسسة الانمائية الدولية للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، التي توفر ما مجموعه ١٢,٤ من بلايين الدولارات ، وتوكّد ضرورة الاستفادة من تلك الموارد لتنمية الأغذية والزراعة ؛

١٩" - تؤكد الحاجة إلى تنسيق الاجراءات الدولية لمعالجة المشاكل الطويلة الأجل المتعلقة بمكافحة الآفات المهاجرة ، لاسيما في إفريقيا ، وإذ تعرب عن امتنانها للمانحين لما يقدمونه من دعم ، وإذ تسلم بالجهود التي تبذلها البلدان المتاثرة في مكافحة غزو الجنادب والجراد ، فإنها تتطلب إلى المانحين موافلة إعطاء أولوية عالية لقيام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتنفيذ ومواصلة تنسيق برامج مكافحة في حالات الطوارئ ، فضلاً عن اتخاذ تدابير أطول أجلًا ، لمكافحة الجنادب والجراد الذي يؤثر حالياً على مساحات شاسعة من إفريقيا ، وغيرها من مناطق العالم الشامي ، والبقاء على أهمية الاستعداد لتقديم مساعدات مالية وتقنية في مهلة قصيرة ، للبلدان المتاثرة ،

٢٠" - تحيط علماً بالقيام ، في إطار مجلس الأغذية العالمي ،
بانشاء الفريق الاستشاري غير الرسمي المخصص لتنفيذ مبادرة قبرص لمكافحة الجوع في العالم ، وتحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على أن تشترك بنشاط في أعمال الفريق تحقيقاً لما يلي :

(أ) استعراض وتقييم السياسات والوسائل المتاحة حالياً لمكافحة الجوع المزمن وسوء التغذية في البلدان النامية ، وبصفة خاصة في البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي ، وتعيين الأسباب والعقبات التي ربما تكون قد قلللت من أثرها ؛

(ب) النظر في اتخاذ تدابير ملموسة وواقعية قد تجعل السياسات والوسائل الحالية أكثر فعالية ؛

"(ج) تعيين مبادرات عملية ؛

"(د) التوصية بتبني العمل لمكافحة الجوع وسوء التغذية بمزيد من الفعالية ؛

٢١" - تطلب من رئيس مجلس الأغذية العالمي أن يقدم إلى المجلس في دورته الوزارية الخامسة عشرة تقريراً عملياً المنحي عن مبادرة قبرص لمكافحة الجوع في العالم ؛

"٢٢" - تحث مجلس الأغذية العالمي على أن يواصل ، في إطار الولاية المنوطة به ، القيام بما يلي :

"(أ) تقييم الأثر العام لبرامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية على المستويات التغذوية لسكانها ، ولاسيما بين الأطفال والفتات ذات الدخل المنخفض ، واقتراح تدابير علاجية في هذا المجال ، بما في ذلك طرق تشجيع الامداد بالموارد لوقف معاناة تلك الفئات ؛

"(ب) تقييم أثر تحرير التجارة الدولية في مجال المنتجات الزراعية والاستوائية على جميع البلدان ، ولاسيما على الأمن الغذائي وجهود التنمية في البلدان النامية ، ومواصلة إيلاء اهتمام نشط ، في هذا السياق ، لما تحققه جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من تقدم وما تسفر عنه من نتائج ؛

"(ج) تشجيع الأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي والتجارة الزراعية ، والتعاون الإقليمي والتعاون بين الجنوب والجنوب في مجال الأغذية والزراعة ، في إطار النمو الاقتصادي واحتياجات التنمية في البلدان النامية ؛

"(د) تشجيع إرهاز تقدم والمساهمة بمزيد من النشاط في التنفيذ الكامل للسياسة المتعلقة بالاغذية والعناصر البرنامجية في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ؛

"٢٣" - تحث أيضاً مجلس الأغذية العالمي على مواصلة القيام بدور رياضي في توعية المجتمع الدولي بطبيعة مشكلة الجوع وسوء التغذية ومداها أسبابها ونتائجها ، وفي التوصية بسياسات عملية مناسبة بشأن الاجراءات العلاجية ؛

"٢٤" - تطالب من الأمين العام أن يقدم ، بالتشاور مع مجلس الأغذية العالمي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ، تقريراً شاملاً مستكملاً عن اتجاهات السوق الدولية للمنتجات الزراعية

والاستوائية ، وعن تحرير التجارة الزراعية الدولية ، مشفوعاً باقتراحات عن الطرق
والوسائل الكفيلة بزيادة حصة البلدان النامية في تلك التجارة ، مع تفادي الآثار
العكssية القصيرة الأجل المحتملة على البلدان النامية ، ولاسيما البلدان المستوردة
للأغذية .

— — — — —